

# رسالة خلق الاعمال

للعلامة المحقق الدواني



الحقيقة وتنفذ أمره بوجوه ثمانية توحيد الصفات وهو ان يرى كل حقيقة  
 مستقلة فدهن الشاهد وكل علم يصح لا فاعلم ان كل ما يرى كل ما لم يدر  
 كما ان الشئ في الحقيقة فانتشرت اصولها على الاوصياء فلكل لا يصح  
 وبما يعتقد ان الاوصياء شاة كالتشيع في القول كالمصير بان فلان الاوصياء  
 فالتشيع يظهر عليها فالبينة وفاساها اياها وهذا لمرئاة اخرى  
 الاولى صنفون لها ثمانية مرتبة توحيد الذات وهذا ان ينفذ الشاهد  
 العباد ولا يجد لوقت المسألة في الخص فيه فانه يجرى حق ويكفي وهو صنف  
 الكلمات الماثورة غير الوضوح في صلب كنه التوحيد على هذا النوع  
 الصلح والخدمة ولا كذا في جواب كمالنا اوصاف سره وقابل وجهه  
 فيلخص المصنف من نظره في قوله فكيف لم يحق في علمه اول الصنف رتبة  
 وما انوفس في سلمه اثنى عشر صفحا

### ١٣

سبابة دعوى ثمانية توحيد الصفات وهو ان يرى كل حقيقة مستقلة  
 فدهن الشاهد وكل علم يصح لا فاعلم ان كل ما يرى كل ما لم يدر  
 كما ان الشئ في الحقيقة فانتشرت اصولها على الاوصياء فلكل لا يصح  
 وبما يعتقد ان الاوصياء شاة كالتشيع في القول كالمصير بان فلان الاوصياء  
 فالتشيع يظهر عليها فالبينة وفاساها اياها وهذا لمرئاة اخرى  
 الاولى صنفون لها ثمانية مرتبة توحيد الذات وهذا ان ينفذ الشاهد  
 العباد ولا يجد لوقت المسألة في الخص فيه فانه يجرى حق ويكفي وهو صنف  
 الكلمات الماثورة غير الوضوح في صلب كنه التوحيد على هذا النوع  
 الصلح والخدمة ولا كذا في جواب كمالنا اوصاف سره وقابل وجهه  
 فيلخص المصنف من نظره في قوله فكيف لم يحق في علمه اول الصنف رتبة  
 وما انوفس في سلمه اثنى عشر صفحا



### بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله فتّاح القلوب مَنّاح الغيوب<sup>١</sup> والصلاة والسلام على صفته المحبوب المربوب<sup>٢</sup> وعلى آله وأصحابه<sup>٣</sup> المطهرين عن دنس الشرك ودَرَئِ الحوب فقد سألتني الأخ في الدين والمحِبَّ على اليقين المولى الفاضل المتأصل جامع فنون الكمالات والفضائل حاوى حمائد الخصائل وفواضل الشمائل التقى الشقى الزكىّ الالهمى اللوذعى مولانا سعد<sup>٤</sup> الدين محمد الأستربادى أسبغ الله تعالى فضائله ومعاليه وحق بفيوض<sup>٥</sup> القدسيّة أيامه ولياليه أوان اجتيازي بقاشان فى بعض الأسفار وأنا متوفرٌ أن أكتب له ما حضر لى فى الوقت من الدقائق المتعلقة بخلق الأعمال<sup>٦</sup> حسب ما تقرر لدى وتبين<sup>٧</sup> على غير ناسج على منوال مسطورات الكتب المتداولة والصحف المتناولة وحيث هذه<sup>٨</sup> المسألة من

١ . منّاح الغيوب . ج . مَنّاح الميوب . كشف الظنون مَنّاح الميوب . الذريعة .

٢ . على خليفته المحبوب ونبية المربوب . ج .

٣ . صحبه . ج .

٤ . سعيد . ج .

٥ . بفيوضه . ج .

٦ . المتعلقة بمسألة خلق الاعمال . ج .

٧ . وتبين . ج .

٨ . وحيث كان هذه . ج .

غوامض الأسرار ولذلك اضطرب فيها أقوال الأئمة الكبار أولى الأيدى والأبصار  
كما يشهد به من مارس صناعتى الحكمة والكلام ويشاهده من تتبّع أقاويل  
هؤلاء الأجلة الأعلام وكنت أيضا فى مشاغل شاغلة<sup>١</sup> مطايا غوارب الاغتراب  
والأسفار حتى نسجت عناكب النسيان على مناكب الصحف والاسفار

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بِاطِلَه  
وَعُسْرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَزَوَاجِلَه

فأستعفيت عن إسعافه أولا حتى تكرر الطلب<sup>٢</sup> ولم يكن<sup>٣</sup> بدّ من إنحاح  
الإرب فأخذت فيه غير راجع<sup>٤</sup> إلى كتاب مقتصر على مخزونات<sup>٥</sup> ومقترحات  
القريحة سائلا من ربّ الأرباب الإلهام والصواب<sup>٦</sup> إنه مفتّح الأبواب وهما أنا  
أفيض فى المقصود مستفيضا عن ولىّ الطول والجود فأقول إنّ أفعال العباد دائرة  
بحسب الاحتمال العقلى بين أمور:

الأول: أن يكون حصولها بقدرة الله تعالى وإرادته من غير مدخل لقدرة العبد

فيه

الثانى: أن يكون حصولها بقدرة العبد فيه وإرادته<sup>٧</sup> من غير مدخل لقدرة الله  
وإرادته فيه أى بلا واسطة اذ لا ينكر عاقل أنّ الإقدار والتمكين مستندان إليه  
تعالى إما ابتداء أو بواسطة.

١ . مشاغل شغلة. ج.

٢ . تكرر الطلب. ج.

٣ . ولم يبق. ج.

٤ . غير مرجع. ج.

٥ . على مخزونات الغاطر. ج.

٦ . الهام الحق والصواب. ج.

٧ . بقدرة العبد وإرادته. د.

الثالث: أن يكون حصولها بمجموع القدرتين وذلك بأن يكون المؤثر قدرة الله تعالى بواسطة قدرة العبد أو بالعكس<sup>١</sup> أو يكون المؤثر مجموعهما من غير تخصيص أحدهما بالمؤثرية والأخرى بالآلية وقد ذهب إلى كل من الاحتمالات المذكورة ما خلا الاحتمال الثاني من محتملات الشق الثالث طائفة .

أما الأول فقد ذهب إليه الأشعري ومن وافقه<sup>٢</sup> .  
وأما الثاني فقد ذهب إليه المعتزلة القائلون بأن العبد خالق الأفعال الاختيارية<sup>٣</sup> بقدرته وإرادته وإن كان الإقدار والتمكين منه تعالى وأنه تعالى عالم في الأزل [بما يفعل العبد]<sup>٤</sup> وعلمه به لا يخرج عن كونه فعلا اختياريا له<sup>٥</sup> كما أن من أعطى عبده سيفا وهو يعلم ما يصنع به العبد صرفه من قتل النفس مثلا لا يخرج فعل العبد هذا لعلم سيده عن أن يكون اختياريا للعبد<sup>٦</sup> .  
الثالث مذهب امام الحرمين والفلاسفة .

والخامس مذهب الأستاذ أبي اسحاق الإسفراييني ومن تبعه .  
وحجج الفرق ومناقضاتهم مذكورة في الكتب الكلامية فلا نشتغل بها والذي نقول ها هنا أن الأشعري لما تقرر عنده أن لا مؤثر في الوجود إلا الله وإن ماعداه اسباب عادية والممكنات مستندة إليه تعالى من غير واسطة لزم على أصوله أن يكون خالق تلك الأفعال هو الله تعالى وغاية الأمر أن يكون قدرة العبد وإرادته

١ . وبالعكس . د .

٢ . ومن تابعه . ج .

٣ . القائلين بأن العبد خالق لأفعاله الاختيارية . د .

٤ . والله تعالى . ج .

٥ . لا توجد في نسخة ج .

٦ . للعبد . ج . د .

٧ . وهو يعلم بما يصنع العبد والعبد صرفه في قتل نفس مثلا لا يخرج فعل عبده هذا بعلم سيده عن كونه اختياريا للعبد . د .

سببا عاديا لها على نحو سائر الأسباب العادية ولا يلزم عليه الشناعة التي يوردها المعتزلة عليه من أنه يلزم عليه أن لا يكون بين حركة المرتعش وحركة المختار فرق وربما يدعون البدهة في بطلان مذهبه حتى نقل عن أبي الهذيل العلاف أنه قال حمار بشر اعقل من بشر فإن حماره يفرق<sup>١</sup> ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه من حيث أنه إذا وصل إلى نهر صغير يمكنه العبور عنه يطأه وإن وصل إلى ما لا يقدر على العبور<sup>٢</sup> لا يخوض فيه وإن أوجع بالضرب وهذا دليل على أنه يفرق بين المقدور وغير المقدور<sup>٣</sup>

وانت تعلم<sup>٤</sup> أن هذه الشناعة إنما تلزم على من لا يثبت قدرة وإرادة للعبد<sup>٥</sup> كما ينقل عن بعض الحشوية

وما أظن أن عاقلا يقول به في المعنى وإن يقول به<sup>٦</sup> بحسب اللفظ.

وأما الذي يثبت القدرة والإرادة للعبد ويدعى عدم تأثيرهما للأفعال<sup>٧</sup> كالاشعري فلا يرد عليه ذلك إذ القدر الضروري ثبوت القدرة والإرادة للعبد وأما أنهما مؤثران في الفعل حقيقة فليس بضروري أصلا لجواز أن يكونا من الأسباب العادية كما يقوله الأشعري

ودعوى أن ذلك مكابرة مكابرة وهذا<sup>٨</sup> مما لا يعلمه العلاف فضلا عن حمار بشر ومن هاهنا يعلم<sup>٩</sup> الفرق بين الجبر المحض وبين ما يقول به الأشعري<sup>١٠</sup> فإن

١ . يعرف - ج.

٢ . ما لا يقدر عليه العبور عنه - ج. ما لا يقدر على عبوره - د.

٣ . بين المقدور وغيره - د.

٤ . وانت خبير بأن - د.

٥ . لا يثبت للعبد قدرة وإرادة أصلا - ج - د.

٦ . وإن نفه به - ج - وإن يقوله - د.

٧ . في الأفعال - ج - د.

٨ . ودعوى أن ذلك مكابرة غير مسبوقة وذلك ما - ج - د.

٩ . يعرف - د.

١٠ . وبين ما ذهب إليه الأشعري - ج - د.



الأول<sup>١</sup> نفى القدرة والإرادة عن العبد والثاني نفى تأثير القدرة والإرادة<sup>٢</sup> لا يقال التأثير معتبر في القدرة فإنهم عرفوها بصفة تؤثر فوق الإرادة<sup>٣</sup> لأننا نقول الأشعري يقسم الإرادة إلى المؤثرة والكاسبة وما ذكرتم تعزيف القسم الاول لا مطلق القدرة ومن هاهنا تبين أن معنى الكسب الذي أثبتته<sup>٤</sup> الأشعري هو تعلق قدرة العبد وإرادته<sup>٥</sup> الذي هو سبب عادى لخلق الله تعالى الفعل في العبد<sup>٦</sup>.

ثم نقول إذا فتشنا عن حال مبادئ الفعل الاختيارى مستنداً الى انبعاث القوة المحركة وجدنا ذلك مستنداً إلى تعلق الإرادة الحادثة وجدنا الإرادة منبعثة عن الشوق بل هي تأكيد الشوق وجدنا الشوق منبعثاً عن تصور الشيء الملائم واعتقاد الملائمة من غير معارض<sup>٧</sup>

فهذه أمور لا يتخلف تحقق الفعل عن تحققها وجميعها بقدرة الله تعالى وإرادته فإن تصور الأمر الملائم واعتقاد الملائمة غير مقدور وانبعاث الشوق بعده لازم بالضرورة وانبعاث القوة المحركة بعده ضرورى وتلك الضرورة<sup>٨</sup> اما عقلية كما هو مذهب الحكماء أو عادية كما هو مذهب الأشعري فالأفعال الاختيارية للعبد مستندة إلى أمور ليس شيء منها بقدرة وإرادته<sup>٩</sup> لكن لا يخرج الفعل عن

١ . فان الأولى . د .

٢ . والثانية نفى تأثير قدرة العبد وإرادته . ج . د .

٣ . مؤثرة وفق الإرادة . ج . تؤثر على وفق الإرادة . د .

٤ . يشبهه . ج . د .

٥ . هو تعلق القدرة والإرادة . د .

٦ . يخلق الله تعالى في العبد . د .

٧ . ان فتشنا عن حال مبادئ الفعل وجدنا الإرادة منبعثة عن الشوق بل هو تأكيد الشوق وجدنا الشوق منبعثاً عن تصور الملائم واعتقاد الملائمة غير معارض . ج وفي نسخة د . اذا فتشنا عن مبادئ الفعل وجدنا إرادة منبعثة عن الشوق بل هي تأكيد الشوق وبعد الشوق منبعثاً عن تصور الشيء الملائم واعتقاد الملائمة من غير معارض .

٨ . وتلك أيضاً اما عقلية . د .

٩ . بقدرة واختياره . ج .

كونه اختيارياً<sup>١</sup> فإن صفة القدرة والإرادة والعلم ليست في شيء من المراد<sup>٢</sup> باختيار الموصوف الأتري أن الله تعالى فاعل مختار بالاتفاق مع أن عنده وقدرته وإرادته ليست مستندة إلى اختياره إذ لو كانت مستندة إليه لتوقف الفعل على العلم والقدرة والإرادة فيلزم إما الدور أم التسلسل والمعتزلة مع أنهم قائلون بأن المؤثر في الأفعال الاختيارية للعبد قدرته وإرادته لا ينكرون أن قدرة العبد وإرادته منه تعالى<sup>٣</sup> فلا يبقى النزاع بين الأشعرى والمعتزلة إلا في أن قدرة العبد مؤثرة عند المعتزلي وغير مؤثرة عند الأشاعرة

وانت خبير بأن هذا الفرق لا يؤثر في دفع الشبهة التي يتبادر إلى أوهام العامة<sup>٤</sup> في ترتب الثواب والعقاب على أفعال العباد فإنه لو قال المعتزلة إن ترتب الثواب والعقاب عليها لكون قدرة العبد وإرادته مؤثرة فيها

فلسائل أن يعود ويقول هل هذه القدرة والإرادة وتعلقهما بإقدار الله تعالى<sup>٥</sup> وإرادته أولاً، ومعلوم أن المعتزلة لا ينكرون القدرة والإرادة وتعلقهما من الله سبحانه كما علم من التفصيل السابق وصدور الفعل من العبد بعد تعلق القدرة والإرادة<sup>٦</sup> ضرورة<sup>٧</sup> ونسبة القدرة والإرادة المتعلقين بالفعل إلى العبد نسبة المقبول إلى القابل لانسبة المفعول إلى الفاعل فالشبهة غير منحصمة عن أصلها إذ مثل العبد<sup>٨</sup> في كونه معاقباً بالمعاصي مثل من اضطر إلى شيء ثم عوقب به فإن الله تعالى ألقى في قلبه<sup>٩</sup> صورة الأمر الملائم واعتقاد النفع فيه ثم صار ذلك

١ . ان يكون اختيارياً . د .

٢ . في نسخة ط . د من المولود وصحته كما في نسخة ج .

٣ . إذ لو كانت مستندة إليه لتوقف على العلم والقدرة والإرادة والمعتزلة لا ينكرون ان قدرة العبد وإرادته منه تعالى فلا يبقى النزاع بين الأشعرى والمعتزلة إلا في ان قدرة العبد مؤثرة عند المعتزلة وغير مؤثرة عند الأشعرى . ج . د .

٤ . الأوهام العامة . ج .

٥ . بقدرة الله تعالى . د .

٦ . ضرورة . ج . د .

٨ . في ذهني . ج .

٩ . غير منحصم عن مثل العبد في كونه معاقباً . د .

سببا لحدوث الشوق الكامل إلى ذلك الأمر ثم صار ذلك سببا لانبعاث القوة المحركة إلى الفعل وذلك الأسباب المنساقه إلى مسيبتها<sup>١</sup> بالضرورة العقلية عندهم فالشبهة لا تندفع بهذا القدر الذى يدعيه المعتزلة أعنى تأثير قدرة العبد وإرادته على ما يظهر بأدنى تأمل صادق من ذى فطرة<sup>٢</sup> سليمة بل الوجه فى دفع الشبهة أن الممكنات لما لم تكن فى أنفسها موجودة وإنما وجودها من الواجب<sup>٣</sup> تعالى فليس لنا فى فاعليته تعالى حق حتى ينسب إليه تعالى<sup>٤</sup> فى تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب الظلم<sup>٥</sup> تعالى من ذلك علوا كبيرا وليس مثله كمثله من يملك عبيدين ثم يعذب أحدهما من غير جرم<sup>٦</sup> وينفع الآخر من غير سابقة استحقاق فإن العبد ليس مخلوقا للمالك بل هو ومالكه سيان فى أنهما مخلوقان له تعالى مستفيدان الوجود منه تعالى مملوكان فى الحقيقة له تعالى فلاحق للمالك فى العبد إلا ما عينه الله تعالى ويناسب هذا الوجه بعيدا<sup>٧</sup> أن الانسان اذا تخيل صورا منعمة وصورا معذبة لا يتوجه الاعتراض عليه بأنك لم خصصت هذه بالعذاب وتلك بالنعمة

وليعلم أن خلق الكافر ليس قبيحا<sup>٨</sup> وإن كان الكافر قبيحا كما أن تصور الصورة القبيحة<sup>٩</sup> ليس قبيحا وإن كانت الصورة قبيحا بل ربما دل تصور الصور القبيحة<sup>١٠</sup> على كمال حذافة الصانع ومهارته فى صنعته

١ . وذلك الاسباب منساقه من مسيبتها . د .

٢ . فطرة . د .

٣ . مستفاد من الواجب . ج . د .

٤ . فليس لها عليه تعالى حق حتى تنسب اليه ج . فليس لها عليه تعالى حق ينسب اليه . د .

٥ . ظلم . ج . د .

٦ . جريمة . ج . د .

٧ . وتناسب هذا الوجه بعيد . د ويناسب هذا بوجه بعيد . ج .

٨ . قبيح . ج . د .

٩ . تصور الصورة القبيحة . ج .

١٠ . تصور الصور القبيحة . ج . د .

والحق الذى يلوح أنواره من كوة التحقيق<sup>١</sup> أن فيض الوجود من منبع الجود فائض على الماهيات الممكنات بحسب ما يستفيدة<sup>٢</sup> و يقبله وكما أن المنعم فى الناشئين وكذا المعذب فيهما<sup>٣</sup> والمنعم فى احدهما دون الآخر ممكن، وعطاؤه تعالى غير مقطوع ولا ممنوع، فإن يد الله تعالى مملوءة بالخير والكمال وخزانه كرمه مملوءة من نفائس جواهر الجود والإفضال فلا بد أن يوجد جميع الأقسام؛ وأصل هذا أن الصفات الإلهية بأسرها يقتضى ظهورها فى مظاهر الأكوان وبروزها فى محال الأعيان<sup>٤</sup> وكما أن الأسماء الجمالية يقتضى البروز ويأبى عن الاستتار فكذلك الأسماء الجلالية تستدعى<sup>٥</sup> الظهور والإظهار فكما أن الاسم الهادى والمعز يتجلى فى مجال<sup>٦</sup> نشأة المؤمنين والأبرار كذلك اسم المضل والمذلل يظهر من مظاهر<sup>٧</sup> المشركين والكفار واعتبر ذلك فى جميع الأسماء والصفات حتى ينكشف عليك لمعة من لمعات أنوار الحقيقة وتهتدى إلى شمة من نفحات الأسرار الدقيقة.

والسؤال بأنه لم صار هذا مظهرا لذلك الاسم وذاك مظهرا للاسم الآخر<sup>٨</sup> مضمحل عند التحقيق فإنه لو كان هذا مظهرا لذلك الاسم الآخر لكان هذا ذاك ثم توهم بقاء السؤال 'فتأمل' فإنه دقيق<sup>٩</sup>.

١ . من مشكاة التحقيق . ج . يلوح ترميز انواره من كوة التحقيق . د .

٢ . ما يستفيدة . د .

٣ . وكما ان المنعم في الناشئين ممكن فكذلك المعذب فيهما . ج .

٤ . في مجالى الأعيان . ج . د .

٥ . وتأبى الاستتار . ج .

٦ . تقتضى . ج .

٧ . يتجلى من مجالى .

٨ . في مظاهر . ج .

٩ . وة لك للاسم الآخر . ج .

١٠ . ذك ثم توهم بقاء السؤال بعينه . ج .

١١ . فانهم فانه دقيق . د .

ثم اعلم أنّ للتوحيد بحسب القسمة الأولى ثلاث مراتب أدناها مرتبة توحيد الأفعال وهو أنّ يتحقّق بعلم اليقين أو بعين اليقين أو بحقّ اليقين أن لا مؤثّر في الوجود إلّا الله تعالى وقد انكشف ذلك على الأشعري إمّا من وراء حجاب القوة النظرية<sup>١</sup> أو اقتبسه من مشكوة التّبوة فإنّه قليلا ما يفارق ظواهر الكتاب والسنة

والحكماء ايضا قائلون بأنّ الله تبارك وتعالى هو الفاعل الحقيقي لجميع الممكنات وأنّ ماعدها بمنزلة الشرائط والآلات وهذا وإن كان خلاف ما اشتهر بين المتأخّرين المنتحلين لأنّوا يلهم لكنّه ممّا صرح به المحققون منهم حتى شيخهم ورئيسهم أبي على حسين بن عبد الله بن سينا في كتابه المشهور بالشفّا وتلميذه الفاضل عمر بن خيام رسالة في ذلك أشبع القول فيها وبيّنه بمقدمات دقيقة لولا ما أنا فيه من الشواغل العائقة وكوني على جناح السفر<sup>٢</sup> للخصّت بعضها وذكره ايضا تلميذه بهمنيار في كتابه التحصيل مشيرا الى بعض مقدمات دليله.

وأعود الى اصل الكلام<sup>٣</sup> وأقول إنّ هذه المرتبة من التوحيد وهو توحيد الأفعال اول فتوحات السالكين إلى الله تعالى ومن نتائج هذه المرتبة التوكّل وهو أن تكلّ الأمور كلّها إلى الفاعل الحقيقي وتثقّ بعنائه وجوده.

وثانيهما مرتبة توحيد الصفات وهو أن يرى كل قدرة مستغرقة في قدرته الشاملة وكل علم مضمحلّ في علمه الكامل بل يرى كلّ كمال لمعة من عكوس أنوار كماله كما أنّ الشمس اذا تجلّت وانتشرت أضوائها على الأعيان

١ . القوة الفكرية. ج. د.

٢ . في تحقيق . ج. د.

٣ . على جناح السفر مستغفرا.

٤ . على اصل الكلام. ج.

٥ . مبهوتا. د.

فالذى لا يتحقق عليه جليلة الحال ربما يعتقد أنَّ الأعيان مشاركة<sup>١</sup> للشمس في  
النور لكن المتبصر يعلم<sup>٢</sup> أنَّ تلك الأنوار بأسرها نور الشمس ظهرت عليها بحسب  
قابليتها ومناسبتها إياها وهذه المرتبة أعلى<sup>٣</sup> من الأولى<sup>٤</sup> ومستلزمة لها.  
وثالثها مرتبة توحيد الذات وهناك تنمحي الإشارة وتنطمس العبارة ولا اجد  
من الوقت المساعدة للخوض فيه فإنه بحر عميق فيكفى في تحقيق هذه المرتبة  
الكلمات الخمس الماثورة<sup>٥</sup> عن أمير المؤمنين ويعسوب الموحدين على بن أبي  
طالب عليه السلام في جواب كميل بن زياد صاحب سره وقابل جوده وبره  
فلينظر المتبصر فيه بنظر دقيق ويتفكر بفكر عميق<sup>٥</sup> ينجلي عليه أنوار التحقيق  
والله ولي التوفيق.

١. مشاركة، د.

٢. يرى، ج - د.

٣. أعلى من المرتبة الأولى، ج.

٤. الكلمات الماثورة، ج - د.

٥. و يتفكر فيه بفكر عميق، د - ويتفكر فيه تفكر عميق، ج.